الأنباء
الاثنين 14 ابريل 2014

بدأ تطبيقه في بورسعيد والأسبوع المقبل في باقي "القناة" ويعمم على جميع المحافظات قبل يوليو

مصر تحدد 150 رغيف خبز للفرد شهرياً مع بدء تطبيق منظومة البطاقات الذكية

القاهرة ـ رويترز: قال وزير التموين المصري خالد حنفي إن بلاده أكبر مستورد للقمح في العالم حددت 150 رغيفا للمواطن من الخبز المدعم بشكل شهري، وذلك مع بدء العمل بمنظومة جديدة لتوزيع الخبز بالبطاقات التموينية الذكية بهدف الحد من تهريب الدقيق المدعم.

وبدأ النظام الجديد لتوزيع الخبز في مدينة بورسعيد امس والأسبوع المقبل في محافظات مدن القناة على أن يعمم في باقي محافظات مصر قبل يوليو.

ويستفيد نحو 67 مليون مواطن من بين أكثر من 86 مليون مواطن يعيشون في مصر حاليا من منظومة دعم المواد التموينية من خلال 18 مليون بطاقة تموينية.

وسيتمكن غير الحاملين لبطاقات التموين من المصريين من استخراج بطاقات مخصصة لشراء الخبز المدعم الذي يباع بـ 5 قروش للرغيف.

وقال حنفي في بيان صحافي إن وزارته ستشتري «رغيف العيش من المخبز الذي يعمل بالسولار بسعر 33,7 قرشا والمخبز الذي يعمل بالغاز الطبيعي بسعر 33,3 قرشا.. ويحصل صاحب المخبز فورا «على قيمة مبيعاته» في حسابه بالبنك بمجرد البيع. «هذا النظام يحقق لصاحب المخبز ربحا صافيا 260 جنيها في طن الدقيق الذي ينتجه «خبزا» وسيعاد النظر في هذه الأسعار كل 3 أشهر».

ويتسبب هيكل دعم الخبز الحالي في تهريب الكثير من الدقيق المدعم للسوق الموازية وهو ما يؤدي إلى تضخم فاتورة الدعم دون أن تصل الأموال إلى المستحقين.

وقال صاحب احد المخابز في القاهرة الكبرى مشترطا عدم نشر اسمه «أصحاب المخابز لن يقبلوا بالمنظومة الجديدة لأن صافي الربح لن يغطي تكاليفنا اليومية.

مصريان ينسجان سعف النخيل لبيعها في «أحد الشعانين» خارج إحدى الكنائس في القاهرة أمس (أ.ف.ب)

مقترح لإقامة مدينة تجارية عالمية ببورسعيد

هل تعلم ان بعض أصحاب المخابز يجنون آلاف الجنيهات يوميا من بيع الدقيق المدعم في السوق السوداء».

ويبيع أصحاب المخابز جوال الدقيق المدعم (100 كيلو جرام) الذي يحصلون عليه مقابل 16 جنيها للسوق السوداء بسعر يقارب 220 جنيها. ويبلغ متوسط عدد الأرغفة للمواطن يوميا الآن قبل تنفيذ النظام الجديد لتوزيع الخبز نحو 3 أرغفة.

ويرى حنفي أن النظام الجديد لبيع الخبز «سيحفظ للمواطن كرامته ويوفر المستحقات المالية فورا لأصحاب المخابز من بيع العيش ويحافظ على الدعم المخصص للعيش والبالغ 22 مليار جنيه سنويا من الإهدار والتسرب».

ويشمل النظام الجديد لتوزيع الخبز تحويل ما لم يتم شرائه من الحصة الشهرية للخبز إلى نقاط مادية يستطيع من خلالها المواطن شراء أي منتجات يحتاجها من خلال البقال التمويني. ويعتمد المصريون على دعم الغذاء والطاقة وهو ما يشكل ربع إجمالي الإنفاق الحكومي.

وترددت الحكومات المتعاقبة في خفض الدعم خشية السخط العام وفي ذاكرتها أحداث الشغب في عام 1977 إبان فترة حكم أنور السادات. وأطلق نقص في الخبز احتجاجات في عام 2008 إبان حكم حسني مبارك.

وقال حنفي في مقابلة مع رويترز في مارس إن منظومة الخبز الجديدة ستوفر 25٪ من الدعم الحالي للخبز ولكن هذا التوفير لن يدخل للدولة بل سيذهب للمواطن لشراء ما يريده من منتجات تموينية وغذائية أخرى.

في سياق اخر، صرح د.خالد حنفي أن هناك مقترحا لتبني مشروع قومي لإعادة بورسعيد كمركز تجاري عالمي للتسوق من خلال انشاء مدينة تجارية عالمية لسياحة التسوق. وأشار ـ خلال مؤتمر صحافي عقده مساء أمس الأول ـ إلى أن محافظة بورسعيد تعد اكثر منطقة مؤهلة نظرا لطبيعة شعبها التجارية وهي منطقة متاخمة لمشروع قناة السويس، وأضاف أنه عقد اجتماعا مع رئيس هيئة قناة السويس اللواء مهاب مميش حتى يكون المشروع مكملا لمحور قناة السويس لجذب السياح العرب الذين ينفقون مليارات الجنيهات على سياحة التسوق في الدول الأوروبية وتركيا.

وأوضح أنه من الممكن إنشاء أحياء عالمية ومناطق لوجستية مع المناطق الصناعية في بورسعيد مما يسهم في توفير الآلاف من فرص العمل، ليس في بورسعيد وحدها بل في المحافظات الأخرى، كما سيعمل في الوقت نفسه على تعمير المناطق الفارغة وجذب استثمارات خليجية لوجود فوائض مالية كبيرة، فالمستثمرون الخليجيون هم اكثر قدرة على تبني فكرة استثمارية جديدة تحقق عائدا مجزيا على رأس المال.

هدوء في أسوان بعد "هدنة الأزهر" والإخوان تنفي انتماء المتهم الرئيسي لها

أسوان ـ الأناضول: سادت حالة من الهدوء، أمس شوارع محافظة أسوان أقصى جنوبي مصر، التي شهدت اشتباكات قبلية الأسبوع الماضي، تبعها إعلان هدنة، فيما نفت جماعة الإخوان المسلمين بأسوان انتماء المتهم الرئيسي في الأحداث لها.

وشهدت محافظة أسوان، اشتباكات بدأت مطلع الأسبوع الماضي، واستمرت عدة أيام بين قبيلتي الدابودية «النوبية» وبني هلال «العربية»، خلفت نحو 26 قتيلا وعشرات الجرحى.

وكانت قبيلتا الدابودية وبني هلال، اتفقا أمس الأول على استمرار الهدنة بين الجانبين، وإعطاء الفرصة للمصالحة، وذلك خلال اجتماعين منفصلين مع شيخ الأزهر أحمد الطيب.

كما أمر الطيب، بتشكيل لجنة برعاية مشيخة الأزهر، تضم ممثلي القبائل العربية بأسوان، لبحث سبل إنهاء النزاع بين القبلتين.

وفي وقت سابق من أمس الأول، أمرت النيابة العامة في أسوان بحبس المتهم الرئيسي في المواجهات القبلية الأخيرة بالمدينة، 4 أيام على ذمة التحقيق، بحسب مصدر قضائي. وأوضح المصدر ان «المتهم يدعى نجم الدين إبراهيم، ويعمل مدرسا بمحافظ أسوان، ووجهت إليه النيابة تهم التحريض على القتل بدون تمييز والشروع في القتل والحريق والتجمهر». فيما نفت أطراف الاشتباكات، علاقة المدرس بهذه الأحداث، مؤكدين انه مدرس بمدرسة «كركر» بأسوان، وهي بعيدة عن منطقة الاشتباكات (منطقة السيل الريفي شرقي المدينة).

من جانبها، نفت جماعة الإخوان المسلمين بأسوان ان «يكون المواطن النوبي نجم الدين إبراهيم، الذي ألقي القبض عليه ووجهت إليه تهم التحريض على إشعال الفتنة بين قبيلتي بني هلال والدابودية ينتمي للجماعة». وقال إخوان أسوان في بيان لهم: «تصريحات وزارة الداخلية متناقضة مع بعضها البعض، حيث سبق ان أشارت في بيان سابق إلى أن سبب الأحداث هو خلاف بين الطلاب في المدرسة، بالإضافة إلى ما ذكره تقرير نيابة الانقلاب الذي أكد ان سبب المشكلة هو عبارات مسيئة كتبها طلاب من العائلتين أدى إلى نشوب المعركة بينهما، ولا توجد صلة لجماعة الإخوان المسلمين بهذه الأحداث». وأشارت إلى ان «شهادات جميع أفراد العائلتين التي تم ذكرها في أكثر من مكان وفي أكثر من مداخلة على القنوات الفضائية، تؤكد أنه ليست هناك ثمة علاقة من قريب أو بعيد لهذه الأحداث بالمواقف السياسية ولا دخل للإخوان بها».

واتهمت الجماعة «قيادات مديرية أمن الانقلاب بأسوان بمحاولة تعليق فشلها في حفظ الأمن، وحماية أرواح الأبرياء على شماعة الإخوان، وتقديمهم ككبش فداء في ظل فشلهم في السيطرة على الأوضاع وتصاعد المطالب الشعبية من كل عائلات وقبائل أسوان، بإقالة المحافظ، ومدير الأمن، والقيادات الأمنية الفاشلة»، بحسب وصف البيان.

وكان المتحدث باسم الجيش المصري قال الأسبوع الماضي بعد ساعات من بدء الاشتباكات، إن «هناك مؤشرات على تورط عناصر إخوانية في إشعال الفتنة بين القبيلتين».

وهو ما ردده حسن السوهاجي مدير أمن أسوان، في تصريحات صحافية عقب ذلك، وقال إن من وصفهم بـ «عناصر في جماعة الإخوان المسلمين» هم «سبب الاشتباكات».

«النور» السلفي: نفاضل بين صباحي والسيسي بعد الإعلان النهائي عن المرشحين

القاهرة ـ الأناضول: أعلن حزب النور المصري، المنبثق عن الدعوة السلفية، أنه سيلتقي المرشحين الرئاسيين البارزين المحتملين المشير عبدالفتاح السيسي وزير الدفاع السابق، والسياسي البارز حمدين صباحي، عقب الإعلان الرسمي عن المرشحين النهائيين لخوض الانتخابات الرئاسية المقررة في 26 و27 مايو المقبل.

وفي تصريح عبر الهاتف، قال صلاح عبدالمعبود، عضو الهيئة العليا للحزب لوكالة الأناضول إن «الحزب سيلتقي كلا من السيسي وصباحي، باعتبارهما المرشحين الأوفر حظا في الانتخابات الرئاسية المقبلة، فور تقديم أوراقهما للجنة العليا للانتخابات الرئاسية، للمفاضلة بينهما، وتحديد المرشح الذي سيدعمه الحزب في الانتخابات الرئاسية المقبلة». والانتخابات الرئاسية هي إحدى خطوات خارطة الطريق الانتقالية، التي أعلنها الرئيس المصري المؤقت، عدلي منصور، يوم 8 يوليو الماضي، وتتضمن أيضا الاستفتاء على تعديلات دستورية (تم إقرارها منتصف يناير الماضي) وإجراء انتخابات لاختيار أعضاء مجلس النواب (في وقت لاحق من العام الحالي لم يتحدد بدقة بعد). وردا على سؤال ما إذا كان اختيار الحزب سيكون وفق تبني المرشح لبرنامج إسلامي، أوضح عبدالمعبود إن «الاختيار سيكون وفق البرنامج الانتخابي الذي يقدم حلولا للمشكلات الحياتية للمصريين، وليس شرطا ان يتبني المرشح برنامجا إسلاميا، فنحن لسنا قلقين بشأن الشريعة الإسلامية التي حفظها الدستور المصري، وسيكون الرئيس القادم ملتزما بها». وقال ياسر برهامي، نائب رئيس الدعوة السلفية، الجمعة الماضية في درسه الأسبوعي إن «الدعوة ستقوم باختيار المرشح الأكثر تدينا والذي سيعود إلى أهل العلم لأخذ رأيهم والذي ليست لديه نية لمحاربة الإسلام». وحول ما إذا كان هناك تنسيق بين الدعوة السلفية والحزب في اختيار أحد المرشحين، قال عبدالمعبود: «سيكون هناك تنسيق بالطبع بيننا وبين مجلس شورى الدعوة السلفية (أعلى هيئة تقريرية في الدعوة)، وفي حال اتخاذهم رأيا مخالفا سيكون هناك نقاش بيننا نسمع منهم ويستمعون إلينا». وكانت وسائل إعلامية مصرية تحدثت عن تشكيل لجنة سداسية من الدعوة السلفية وحزب النور، للقاء المرشح المحتمل عبدالفتاح السيسي منتصف الأسبوع الحالي، وهو ما نفاه عبدالمعبود قائلا: «لم نشكل لجنة لهذا الأمر، فلقاء المرشحين يمكن أن يحضره ممثلون عن الدعوة والحزب معا، أو يكون في لقاءين منفصلين». وتعد هذه ثاني مرة لا يدفع فيها الحزب السلفي بمرشح في الانتخابات الرئاسية، منذ تأسيسه عقب ثورة 25 يناير 2011، حيث أعلن تأييده للمرشح عبدالمنعم أبوالفتوح رئيس حزب مصر القوية في الانتخابات الماضية.

وقال عبدالمعبود إن «الحزب مازال يرى بعدم الدفع بمرشح رئاسي لأن المرحلة الانتقالية مرتبكة للغاية، ولن يتحملها الحزب وحده، فضلا عن ضرورة إعادة الثقة بين التيار الإسلامي والشعب أولا، خاصة بعد فترة حكم جماعة الإخوان المسلمين التي شهدت سلبيات عدة، ووقتها سيمكن للحزب أن يحكم مصر». ويرى متابعون للشأن المصري أن حزب «النور» لعب دورا في الإطاحة بالرئيس السابق محمد مرسي، مخالفا التوقعات بالاصطفاف مع باقي القوى الإسلامية التي أيدت ما تصفه بـ «الشرعية»، خاصة مع ظهور ممثل للحزب في خطاب 3 يوليو الماضي الذي أعلن فيه الإطاحة بمرسي.

نجاة رئيس البرلمان العراقي من محاولة اغتيال في كركوك

العراق: علاوي يتمسك بقرار البرلمان تحديد ولاية رئيس الوزراء بدورتين فقط

بغداد ـ وكالات: قال إياد علاوي، رئيس الوزراء العراقي الأسبق، ورئيس الكتلة العراقية الوطنية، إنه ملتزم بقرار البرلمان العراقي القاضي بتحديد ولاية رئيس الوزراء العراقي بدورتين متتاليتين فقط، وهو ما يعني عدم جواز إعادة انتخاب رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي لولاية ثالثة.

وفي تصريحات لوكالة الأناضول، قال علاوي: «نحن ملتزمون بقرار مجلس النواب الذين صوت على عدم التجديد لأي رئيس وزراء لدورة ثالثة ونحن مع هذا القرار، لهذا لا يمكن لـ (نوري) المالكي الاستمرار بعمله». وصادق البرلمان العراقي الذي يرأسه، أسامة النجيفي، من الطائفة السنية في جلسته يوم 26 يناير 2013، وبأغلبية 170 نائبا (من إجمالي عدد المقاعد 325) على مشروع قانون تحديد ولاية الرئاسات الـ 3، وسط اعتراض أعضاء ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه المالكي على التصويت، ولم يقر مجلس الوزراء مشروع القانون.

وحسب الدستور العراقي، فإن القوانين التي يصادق عليها البرلمان العراقي، دون مصادقة مجلس الوزراء، تبقى ناقصة وغير نافذة والأخير غير ملزم بها.

وتحدد المادة 72 من الدستور العراقي ولاية رئيس الجمهورية بـ 4 سنوات، ويجوز إعادة انتخابه لولاية ثانية فقط، لكنه أطلق ولاية رئيسي الحكومة والبرلمان من غير تحديد. ويقول ائتلاف المالكي إن من يريد تحديد ولاية رئيس الوزراء عليه أولا إجراء تعديل لنص المادة الـ 72 من الدستور العراقي التي لم تحدد ولاية رئيس الوزراء.

وأضاف علاوي ان «المالكي فشل في إدارة كل الملفات الخدمية والأمنية والمحاور الأخرى المتعلقة ببناء الدولة، حتى ان العراق صار مضربا للمثل في الفساد المالي والإداري وصعوبة العيش»، على حد قوله.

وتساءل علاوي: «هل يعقل أن يدفع العراق بعد أكثر من 11 سنة من تغيير النظام ألف شهيد شهريا، من يتحمل مسؤولية الدماء التي تزهق، ناهيك عن المعوقين والمصابين والأيتام والأرامل، فلو قتل مدني واحد في الدول تستقيل حكومات ولكن في العراق آلاف تقتل». وتسلم نوري المالكي منصب رئاسة الوزراء في ولايته الأولى عام 2006 عندما حل خلفا لرئيس التحالف الوطني، إبراهيم الجعفري، بعد أن فاز الائتلاف الوطني الموحد حينها بالانتخابات البرلمانية. وشكل المالكي مارس عام 2010 ائتلاف دولة القانون الذي حل ثانيا بحصوله على 89 مقعدا برلمانيا بعد القائمة العراقية التي حصلت على 91 مقعدا ورشحت رئيسها إياد علاوي للمنصب.

إلى ذلك، نجا رئيس مجلس النواب العراقي اسامة النجيفي أمس من محاولة اغتيال استهدفت موكبه في محافظة كركوك شمال العاصمة العراقية بغداد.

وقال مصدر أمني لـ «كونا»، ان عبوة ناسفة انفجرت لدى مرور موكب النجيفي على الطريق الرابط بين بلدة داقوق ومركز مدينة كركوك شمال بغداد. وأوضح ان الحادث لم يسفر عن خسائر بشرية وان النجيفي واصل طريقه الى بلدة الحويجة مقصده الرئيسي.

وكان نائب رئيس الوزراء العراقي صالح المطلك قد نجا هو الآخر من محاولة اغتيال يوم الجمعة الماضي اثناء توجهه الى بلدة ابوغريب غربي بغداد.

تونس: القضاء العسكري يحكم بالمؤبد على بن علي ويفرج عن وزير داخليته ومدير أمنه

تونس ـ رويترز: قال محامون إن محكمة استئناف عسكرية قضت بخفض عقوبة وزير داخلية الرئيس السابق زين العابدين بن علي ومدير الأمن الرئاسي الى السجن ثلاث سنوات مع وقف التنفيذ في قضايا قتل محتجين أثناء الثورة التي أطاحت بالرئيس السابق قبل ثلاث سنوات. وقال محامون إن الاثنين المحبوسين منذ ثلاث سنوات يكونان بذلك قد أنهيا العقوبة وسيفرج عنهما في وقت لاحق.

وقالت المحامية ليلى حداد للصحافيين عقب النطق بالحكم بالمحكمة العسكرية بتونس: «القاضي اصدر حكما بالسجن ثلاث سنوات مع تأجيل التنفيذ ضد رفيق بلحاج قاسم وزير الداخلية السابق ومدير الامن الرئاسي علي السرياطي». وقضت المحكمة بالسجن المؤبد ضد الرئيس السابق بن علي بتهمة الامر بقتل متظاهرين.

ووجهت اتهامات الى السرياطي وبلحاج قاسم بقتل متظاهرين خلال الانتفاضة التي اطاحت ببن علي وفجرت انتفاضات في الشرق الاوسط. وشمل خفض مدد السجن عدة مسؤولين أمنيين آخرين. وعقب النطق بالحكم تعالت أصوات الحضور بالصياح والهرج داخل قاعة المحكمة. ورفع أهالي قتلى الانتفاضة شعارات ضد المحكمة وتعهدوا بالقصاص وإشعال انتفاضة اخرى.

وكانت أحكام بالسجن 15 عاما صدرت ضد مسؤولين أمنيين عام 2011.

ومن المتوقع ان يثير الحكم احتجاجات في عدة مناطق بالبلاد.

ووصفت المحامية ليلى حداد الحكم بأنه «غدر للثورة» وقالت انه يمثل عودة لكل رموز نظام بن علي الى الساحة من جديد.

وقال احمد العمري اخ أحد القتلى اثناء الانتفاضة: «انها مسرحية رديئة وسنأخذ حقوقنا بأيدينا وعلى طريقتنا.. سنشعل ثورة اخرى.. لأن هذا الحكم عار».

ولكن محامي المتهمين رحبوا بالحكم وقالوا انه منصف.

وقال نزار عياد محامي رفيق بلحاج قاسم وزير داخلية بن علي ان الحكم منصف لأنه لا توجد أدلة على تعليمات بقتل المحتجين.

إيران بصدد تركيب أجهزة طرد مركزي من الجيل الرابع في "نطنز"

طهران ـ أ.ش.أ: أعلن رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية علي أكبر صالحي اعتزام بلاده تزويد منشأة «نطنز» بأجهزة طرد مركزي من الجيل الرابع لرفع كمية تخصيب اليورانيوم. وأكد صالحي في تصريحات بثتها وكالة أنباء «فارس» أمس، حق إيران في التخصيب بنسبة من 1 إلى 90٪، وفقا لمعاهدة «منع الانتشار النووي» واعتبر قبول طهران بالامتناع عن التخصيب بنسبة تتجاوز 5٪ قرارا طوعيا وليس مفروضا.

وأشار صالحي إلى قرار مجلس الشورى الإيراني (البرلمان) بالعمل على إنتاج 20 ألف ميغاواط من الطاقة الكهروذرية ضمن الخطة العشرينية، وقال: «إن هذا المشروع سيكون على مدى فترة زمنية طويلة قد تكون أكثر من 20 عاما على سبيل المثال».

وأضاف: «أنه بناء على خطة متوسطة المدى واتفاق مبرم عام 1992 مع الروس، فقد تقرر إنشاء 4 محطات نووية أخرى غير محطة بوشهر في حال طلبت إيران ذلك»، وأوضح أن المحادثات جارية مع الروس في الوقت الحاضر بشأن هذا البروتوكول.

وفيما إذا كان بإمكان إيران المشاركة في إنشاء المحطة القادمة بنسبة 30٪ أو 70٪، قال صالحي: «إن طهران تستطيع بناء المحطات الـ 4 بالتزامن معا مثلما تقوم الإمارات بإنشاء 4 محطات طاقة كل منها 1500 ميغاواط أو تركيا التي ستبني روسيا لصالحها 4 محطات مثل بوشهر.

وأفاد المسؤول الإيراني بأن عدد أجهزة الطرد المركزي الموجودة حاليا في المنشآت النووية الإيرانية لا يكفي لإنتاج الوقود لمحطة بوشهر حتى لفترة عام واحد، وأضاف: «أنه لو أرادت منشأة نطنز توفير الوقود السنوي لمحطة بوشهر، فإنه يجب أن يعمل فيها 50 ألف جهاز للطرد المركزي من الجيل الأول، حيث ان لنا هناك 20 ألف جهاز يعمل 9 آلاف منها فقط».

لقاء بين فتح وحماس الأسبوع المقبل لبحث المصالحة الفلسطينية

غزة ـ أ.ف.ب: اتفقت حركتا فتح وحماس الفلسطينيتان امس على عقد لقاء مطلع الاسبوع المقبل في غزة لبحث المصالحة الفلسطينية بينهما، بحسبما اعلن مكتب رئيس وزراء حكومة حماس التي تسيطر على قطاع غزة اسماعيل هنية.

وقال مكتب هنية في بيان «تم الاتفاق خلال اتصال هاتفي امس بين رئيس الوزراء اسماعيل هنية وعزام الاحمد (مسؤول ملف المصالحة في حركة فتح) على وصول وفد المصالحة الى غزة مطلع الاسبوع المقبل».

وقال هنية «علينا البدء بخطوات عملية في طريقة المصالحة وعلينا ان نتوحد جميعا من اجل التصدي لسياسات العدو الصهيوني من استباحة الاقصى والمقدسات».

الى ذلك، أعلنت الهيئة القيادية العليا للأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي عن رضوخ مصلحة السجون الإسرائيلية لمطلب إنهاء عزل الأسير إبراهيم حامد القيادي البارز في كتائب القسام الجناح العسكري لحركة حماس. وقالت الهيئة القيادية العليا للأسرى امس «ان إدارة مصلحة السجون أبلغت الأسرى موافقتها على إنهاء إخراج الأسير حامد من العزل الانفرادي ونقله إلى سجن نفحة اليوم مقابل فك عشرات الأسرى إضرابهم عن الطعام، والذي كان مقررا اليوم».

بدوره، اعتبر مدير مركز «أحرار» لدراسات الأسرى فؤاد الخفش ـ في تصريح صحافي ـ أن ما حدث يعد انتصارا جديدا للحركة الأسيرة التي كانت موحدة في خطوتها، وتأكيدا على أن الأسرى يد واحدة في مواجهة سلطات الاحتلال الإسرائيلي.